

المشاكل التي يعاني منها اللاجئون السوريون في تركيا

27 أيار 2019

يُعدّ الجانب القانوني الناظم لوضع السوريين اللاجئين في تركيا، إحدى المشكلات التي يعاني منها السوريون في تركيا، وخاصة بعد الإجراءات الجديدة التي بدأت بفرضها الحكومة التركية، وخاصة بما يتعلق بالحركة بين الولايات التركية. حيث إن الوضع القانوني لبقاء السوريين يُنظّم وفق ثلاث حالات (الإقامة السياحية، إقامة العمل، الحماية المؤقتة).

تضيء هذه الورقة على مشكلتين هامتين يعاني منهما السوريون في تركيا استناداً لرصد سريع قامت به المنصة المدنية السورية، وهي فرض إذن السفر والتنقل بين الولايات التركية للحاصلين على حماية مؤقتة، والأشخاص الذين ليس لهم وضعيّة قانونية في تركيا.

أولاً- إذن السفر:

قامت الحكومة التركية في آذار 2016 باستصدار قرار يحدّ من حركة سفر السوريين الحاصلين على الحماية المؤقتة بين الولايات التركية، بدون إذن سفر من إدارة الهجرة في الولاية التي ينتمون إليها. حيث ساهم هذا القرار الجديد بالعديد من المشكلات للسوريين، وخاصة العوائل التي تسكن ولايات متعدّدة. حيث يترتّب للحصول على إذن السفر شروط معيّنة متعلّقة بزيارة مريض أو أقرباء من الدرجة الأولى أو سفر متعلّق بالحصول على جواز سفر. يتوافق الحصول على إذن السفر الانتظار وقتاً طويلاً في بعض الولايات وخاصة الجنوبية منها للحصول عليه، ودفع رشاوى لسماسة تسهياً وتسريعاً لإجراءات الحصول عليه، يضاف إلى ذلك مزاجية الموظف في العديد من إدارات الهجرة التركية التي قد تعرقل الحصول على الإذن.

يقول أحد الأشخاص المقيمين في أورفا (عبد السلام) إنه يضطر للوقوف إلى ما يقارب خمس ساعات على مدار يومين أمام مبنى الأمنيات للحصول على إذن السفر إلى إسطنبول لزيارة أحد الأقارب وإتمام بعض الأعمال الخاصة، وهناك إمكانية لرفض الطلب كما حصل معه مرتين رغم توافر الشروط المطلوبة، ويتعلّق هذا الأمر بمزاجية الموظف أو تقديره للحالة، ممّا أضطرّه للذهاب برّاً، وتحملّ عناء السفر الطويل والخطر الذي قد يصل إلى احتجازه وترحيله إلى سورية في حال تمّ إيقافه على أحد الحواجز.

ويقول أحد الأشخاص المقيمين في أورفا (خلدون) إن يضطرّ لدفع مبلغ معيّن للحصول على إذن السفر وقد يصل المبلغ إلى 300 ليرة تركيّة.

يترتّب على عدم استحصال السوريين لإذن سفر اللجوء إلى طرق أخرى كالنقل البرّي مع المجازفة بالحصول على مخالفة مالية من الضابطات الطرقيّة، أو اللجوء للخروج مع سيارات أجرة خاصة غير مأمونة، يتعرّض المسافر أحياناً للوقوع ضحيّة عصابات تقوم بسرقة ما يحمله ورميه على قارعة الطريق.

وقال (سعيد) المقيم في غازي عنتاب إنه نتيجة توقّف العمل بإذن السفر بغازي عنتاب لأسباب أمنية اضطرّ للسفر عن طريق سيارة تركيّة كي لا يتمّ توقيفه على الحواجز ودفع مبلغ وصل إلى 1000 ليرة تركيّة.

إن السوريين الذين يحملون بطاقة الحماية المؤقتة (الكيملك) يعانون في الحصول على إذن السفر، وذلك يشكّل صعوبة في التنقل، ويعدّ حقّ التنقل من أهمّ الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الإنسان

ثانياً- السوريون الذين لا يحملون أوراقاً رسمية: وهم من الذين دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية نتيجة الظروف الأمنية من قصف وتدني الوضع المعيشي، ويمكن الحديث هنا عن الوافدين الجدد من عام (2017)، الذين واجهوا صعوبة بالغة في الحصول على أوراق رسمية؛ بسبب توقّف تقديم بطاقة الحماية بأغلب المحافظات التركية، وخاصة (عينتاب، وأورفا، وأسطنبول، وإزمير، وأنقرة، وأنطاكية، وأضنا).

وقال (سامر) الذي دخل إلى تركيا عن طريق مهرب من إدلب منذ عام 2017 إنه حاول كثيراً الحصول على أوراق رسمية دون نتيجة تُذكر رغم محاولاته المتعددة، وتعرّض لعملية نصب من أحد السماسرة الذي وعده باستخراج بطاقة حماية مؤقتة في أضنا، ولم ينجح الأمر. ويقول إنه الآن يعاني من عدم الاستقرار وصعوبة السفر وتلقي العلاج.

حيث يترتب على هذا الأمر؛ معاناة كبيرة متعلّقة بعدم القدرة على الذهاب الى المستشفيات بحال وجود حالة صحّية مستعصية، وأيضاً عدم القدرة على السفر أو أيّ تعامل رسمي. وبشكل أساسي الأشخاص المصابون الذين دخلوا تركيا للعلاج بعد 2017، فهم لم يستطيعوا الحصول على بطاقة حماية مؤقتة، وبالتالي صعوبة استكمال العلاج وتأمين مكان إقامة.

يقول (عبدالله) إنه دخل تركيا عام 2018 نتيجة إصابة في ظهره بقذيفة هاون في ريف إدلب، وهو نازح من ريف حلب الشرقي يقول: بعد دخولي المشفى قدّموا لي الإسعافات الأولية، وخرجت من المشفى، وتمّ تحويري إلى مشفى الجامعة بسبب عدم وجود مختصّ بلاستيكي في مشفى الدولة الذي رفض استقبالي؛ لعدم وجود الكيملك، وقالوا إنني أستطيع الحصول على العلاج إن دفعت رسوم العملية، وحالي الآن مأساوية، لا أستطيع تأمين الرسوم، وبالتالي، حالي الصحيّة في تدهور مستمرّ.

لذلك تقدّم المنصّة المدنية السوريّة مجموعة من التوصيات للحكومة التركية. ولجميع صنّاع القرار والمنظمات ذات التأثير التي من شأنها تحسين الأوضاع المتعلّقة بـ:

1. تسوية أوضاع الأشخاص الذين اضطروا للدخول بطريقة غير شرعية نتيجة الظروف الأمنية.
2. مراعاة الأوضاع الصحيّة والإصابات بشكل أساسي في الحصول على أوراق رسمية.
3. تسهيل شروط إذن السفر لحاملي بطاقة الحماية المؤقتة، وإيجاد آلية تنظيمية تضمن عدم استمرار استغلال السماسرة وإضاعة الوقت في الحصول على إذن السفر، أو التعرّض لخطر الترحيل.